

عادل إسماعيل، المؤرخ، الباحث، الدبلوماسي. مداولات حفلة التكريم والندوة العلمية التي أقيمت له في 28 و 29 تشرين الثاني 1996، بيروت 1997، ص 17-193.

عادل إسماعيل في موسوعته " السياسة الدولية في الشرق العربي" (1453-1939)

مراجعة: عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

إذا كانت شهرة عادل إسماعيل الأكاديمية تعود في الأساس إلى موسوعته الوثائقية عن تاريخ لبنان، ففي برأينا أن مؤلفه المشترك مع المرحوم إميل خوري " السياسة الدولية في الشرق العربي " (1)، الذي يغطي فترة عشرين من تاريخ المنطقة، الحديث والمعاصر، وسياسات دول أوروبا تجاهها، كان الأساس الذي شاد عليه مؤرخنا الكبير نتاجه العلمي المترام. هل كان بالإمكان وضع كل هذه المجلدات الضخمة عن تاريخ لبنان والسياسات الأوروبية تجاهه دون تلك المعرفة الواسعة بالمسألة الشرقية وكل تشعباتها وخفاياها؟ إن النظرة الشمولية إلى تاريخ العلاقات بين أوروبا والشرق العربي وبالتالي إنتقاء موضوعات مفصلية للدبلوماسية الأوروبية في المنطقة وتحليلها بدقة متخصصة ومنهج علمي رصين من خلال استقراء أمين للوثائق والمصادر، هو ما يميز كتاب " السياسة الدولية ". ولقد حدد المؤرخان خوري وإسماعيل في "توطئة " موسوعتهما الاعتبار التي بررت وضع مؤلفهما هذا لأنه "... يتناول حقبة كانت نقطة تحول في السياسة الدولية، إنتقل فيها الاستعمار من أقاصي الغرب إلى البلاد الشرقية، وراح رواد الثروة ... يجوسون خلال الإمبراطورية العثمانية، وينفذون إلى أقطار الشرق عاملين للاستعاضة عن استعمار باستعمار ولاستبدال استغلال باستغلال، تارة متفقيين وتارة متزاحمين، حيناً باسم الحضارة وحيناً بحجة الدفاع عن الدين " (2).

ماذا يتضمن هذا المؤلف الضخم؟

قسّم عادل إسماعيل " السياسة الدولية في الشرق " إلى خمس حقبة تاريخية (كتب) وهي :

- 1- من القرن السادس عشر حتى مؤتمر فيينا عام 1815؛
- 2- من المؤتمر المذكور إلى معاهدة المضايق عام 1841 التي أعقبت الأزمة السورية؛
- 3- من المعاهدة تلك حتى موافقة الدولة العثمانية على مشروع حفر قناة السويس عام 1866؛
- 4- من ذلك التاريخ وحتى أنتهاء الحرب العالمية الأولى؛
- 5- الحقبة الخامسة، وتناول فيها التاريخ المعاصر للشرق العربي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما الموضوعات التي تناولها الكتاب، فشملت : سياسات الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية، الثورة الفرنسية وافرازاتها الداخلية والخارجية مروراً بحملة بوناپرت على مصر والصراع الأوروبي الذي أعقب ذلك حتى إعادة تنظيم أوروبا في مؤتمر فيينا، الأزمات التي عصفت بالسلطنة في النصف الأول من القرن التاسع

عشر، بدأ بالثورة اليونانية مروراً بالاحتلال الفرنسي للجزائر والأزميتين السورية واللبنانية وتطوراتها، الصراع الفرنسي - الروسي وحرب القرم، مسألة قناة السويس ومضاعفاتها الدولية، الصراعات الأوروبية في المشرق العربي عشية الحرب العالمية الأولى وسقوط الولايات العربية بيد الاستعمار، العرب وأوروبا والدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى ومساعي الأولين للاستقلال عن السلطنة، الاتفاقات الدولية حول المنطقة العربية أثناء تلك الحرب. وفي الجزء الخامس والأخير، تطالعنا موضوعات تاريخية معاصرة حول تقاسم المنطقة العربية بين الحلفاء وتطورات المسألة المصرية، مرة حتى إعلان الحماية البريطانية ثم حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، لأوضاع في سورية ولبنان خلال الإنتداب والثورتين السورية والفلسطينية ومشروع صهيئة فلسطين. أخيراً، العراق في ظل الإنتداب البريطاني.

عندما تطالعنا موضوعات " السياسة الدولية " هذه، نجد وكأن التاريخ يتجسد أمامنا على شكل خارطة بانورامية كبيرة : هناك أوروبا في الغرب بدولها القومية ونظمها السياسية والاجتماعية وصراعاتها الداخلية ونهوضها العلمي ونمو اقتصادها وتطورها الصناعي، بكل ما يستلزمه من مواد خام وتسويق وهيمنة خارجية، والشرق بموقعه الاستراتيجي وكسوق استهلاكية ومستوعب للمواد الخام وحقل للاستثمارات وهدف استعماري تهيمن عليه دولة إسلامية لم يعد بإمكانها أن ترعب أوروبا لافتقارها إلى دينامية التطور والاستجابة لتحدي الغرب، مجتمعها عبارة عن فسيفساء طوائفية ومذهبية وعرقية وقوى أجنبية، ومحلية مدينية وعشائرية بدوية يتذبذب ولاؤها للسلطنة تبعاً لما تستطيع أن تفرضه هذه الأخيرة من سلطة مركزية. ولا يقدم لنا المؤرخ إسماعيل الغرب والشرق قوتين منفصلتين عن بعضهما بعضاً يقبع كل منهما في حيزه الجغرافي - السياسي، بل يلحظ قنوات الاتصال في ما بينهما ويغوص في تداخل علاقاتهما راصداً الأحداث ومسبباتها وتفاعلاتها وصداها هنا وهناك على بعد آلاف الأميال من مكان حصولها محالاً معرفة مسببات ما يحدث في الغرب مع ما يدور في الشرق وإيجاد الترابط بينهما، والعكس بالعكس.

ومن الأمثلة التوضيحية على منهجية المؤرخ إسماعيل، أخص بالذكر ما يلي:

1- دور الدولة العثمانية في الصراع على الزعامة في أوروبا بين فرانسوا الأول فرنسا وشارل الخامس (شارلكان) وخروج الأول عن المؤلف بتحالفه كعاهل مسيحي مع السلطان العثماني المسلم وإعطاء صراعه الأوروبي طابعاً مسيحياً - إسلامياً، في وقت كانت فيه السياسة الأوروبية تخضع للاعتبارات الدينية والمذهبية (3).

2- الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية إلى فرنسا وعلاقتها بداية بالصراع الأوروبي ورغبة الدولة الأولى أن يكون لها "كلمتها المسموعة ورأيها المحترم في تقرير السياسة العامة وفي استقرار الأوضاع الأوروبية أو تغييرها " (4)، ورفض الدول الكبرى في ما بعد أثناء جلسات مؤتمر باريس إلغاء تلك الامتيازات والرضوخ لحجج الباب العالي بأن قبوله في التضامن الأوروبي عام 1856 يتعارض مع بقاء الامتيازات، وذلك حفاظاً على مصالحها في السلطنة (5).

3- محاولات روسيا الوصول إلى المياه الدافئة والزحف نحو البلقان، وارتباط ذلك بتطورها الاقتصادي ورسالتها الأرثوذكسية - السلافية (6)، ومعاهدة خنكار أسكله سي في تموز 1833 واستراتيجيتها لإبقاء جارتها (الدولة العثمانية) ضعيفة على الدوام ولتأمين بوابات منزلها، لأن وجود محمد علي في الأستانة كان معناه أنه بات على حدودها " ... رجل قوي منتصر بدلاً من رجل ضعيف مهزوم... " (7)

4- حروب الثورة الفرنسية في أوروبا وانفتاح قاداتها على الباب العالي بعد تضايف ملوك أوروبا ضدّهم "فحذوا (رجالات الثورة) حذو فرنسوا الأول وهنري الرابع بالتحالف مع السلطان والاستعانة به على درء أخطار التكتل الملكي ضد حركتهم الثورية ... " (8).

5- حملة بونابرت على مصر وضرب نفوذ بريطانيا في الهند ومصالحها في الشرق لتكون مقدمة "للغزوة الكبرى" ضد بريطانيا نفسها (9).

6- إنقاذ الدولة العثمانية من محمد علي باشا وارتباطه بالتوازن الأوروبي، لأن "الدول (الكبرى) تعتبر سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدها عنصراً أساسياً في التوازن الدولي الأوروبي وركيزة من ركائز سلام عزمت عزماً أكيداً على رعايته والمحافظة عليه وتعتبر من جهة أخرى كل ما من شأنه أن يهدد سلامة هذه الإمبراطورية عملاً عدائياً موجهاً ضدها" (10).

7- المحركات الخارجية للأزمات السياسية - الطائفية في لبنان وتقاسم الدول الأجنبية طوائفه الدينية. فبعد إخلاء المصريين سورية عام 1840، وصف القنصل الفرنسي بوريه (Bouree) الحالة في لبنان بقوله: "ان القناصل في بيروت قد تبنا ذهنية الطوائف في لبنان وسورية وأصبح كل منهم مصدر الوحي والتوجيه والإرشاد والحماية لطائفة معينة. فكلما حدثت هزة روحية أو إكفهر الجو السياسي تتجه أنظار العرب الكاثوليك إلى القنصلية الفرنسية. فإليها دون سواها يقصدون طلباً للرأي فيما أن يسمعو كلام التشجيع وإما أن يُزودوا النصيح بالصبر والثاني. ومثل هذا تفعل الطوائف الأخرى من غير الكاثوليك في قنصليتي روسيا وبريطانيا إذ تدق أبوابها طالبة الحماية من مظالم ... " (11).

8- الأسباب السياسية والاقتصادية للتدخل الفرنسي في لبنان عام 186. مشروع فرنسا لإقامة دولة عربية مستقلة في سورية الطبيعية برئاسة الأمير عبد القادر الجزائري لتكون "حليفاً قوياً يؤمن قناة السويس وتستكمل به وسائلها الاستراتيجية على سواحل المتوسط وطريق الهند بالإضافة إلى ما ستجده تجارتها وصناعتها في أراضيها من أسواق واسعة". (12). أما الأسباب الاقتصادية فهي الحرير والجوادر العربي، بعدما "مرت فرنسا في نهضتها الاقتصادية بأزمات حادة نشأت في الدرجة الأولى عن نقص المواد الخام لصناعة النسيج، وأولها القطن والحرير. وكانت أشدها سنة 1855 ... وكانت سورية ولبنان أقرب هذه المصادر إلى الموانئ الفرنسية. وكان إنتاجها من الحرير والقطن كبيراً، وكان الحرير اللبناني على أنواعه مشهوراً في كل البلاد الأوروبية... و لما برزت فكرة الحملة على لبنان كان في طليعة المتحمسين لها أرلس - ديفور (Arles-Dufour) صاحب أكبر معامل الحرير في ليون" (13). إضافة إلى ذلك "كان أركان الجيش الفرنسي ... شديدي الرغبة في بسط سيطرتهم على أسواق الخيول في البلاد السورية لأن القادة العسكريين في أوروبا كانوا يعتبرون الجوادر العربي أفضل جياذ العالم على الإطلاق ... " (14).

9- بريطانيا ومشروع إقامة قاعدة يهودية في الشرق (وطن قومي يهودي) عام 184. عندما "... نشأت في الأوساط السياسية البريطانية لأول مرة في التاريخ ... فكرة بعث دولة إسرائيلية في فلسطين تحنو عليها بريطانيا وتتعهدا بوسائل الوجود والبقاء وتجمع فيها اليهود المشردين في مشارق الأرض ومغاربها فتكون لها قاعدة لعملها السياسي في الشرق العربي" (15). والبعد العسكري- السياسي الأوروبي للمسألة اليهودية عام 1917 عندما " تدخل السفير البريطاني شخصياً لدى بيشون (Pichon) وراح يعلله بالفوائد التي سيجنيها الحلفاء من إعطاء الوعد بإقامة الوطن القومي اليهودي بفلسطين ومنها إثارة اليهود في أوروبا الشرقية وجعل الولايات المتحدة تخوض الحرب ضد الدول المركزية" (16).

10- البعد العسكري السياسي الأوروبي للمسألة اليهودية عام 1917، عندما "تدخل السفير لبريطاني شخصياً لدى بيشون، وراح يعلله بالفوائد التي ستجنيها دول الوفاق الودي من إعطاء الوعد بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ومنها إثارة اليهود في شرق أوروبا، وجعل الولايات المتحدة تخوض الحرب ضد دول الوسط (16).

11- الصراع الدولي على خطوط المواصلات في المشرق: المشروع الفرنسي لحفر قناة السويس والمصالح البريطانية في الهند. كتب لامارتين حينذاك: إن بريطانيا تفضل خوض حرب مستمرة قرناً كاملاً في المتوسط ضدنا (ضد فرنسا) أو ضد العالم بأسره على ترك مفاتيح السويس بيد أمير في مصر تؤيده فرنسا وتبث فيه وحوله روح العداء لبريطانيا ذلك إن لبريطانيا في الهند رعايا يزيد عددهم عن سبعة وخمسين مليوناً وإن السويس ستكون دائماً كما هي اليوم باب الإمبراطورية الهندية الواسعة فلن تقبل بريطانيا أن يقلل بوجهها باب مصادر قوتها وسياستها وتجارتها وستدافع عنه حتى آخر ذرة من استطاعتها" (17).

12- دبلوماسية بسمارك في إلهاء فرنسا عن الألزاس واللورين بتوجيهها أثناء مؤتمر برلين نحو احتلال تونس، عندما أبلغ الفرنسيين بقوله "إن الثمرة التونسية قد نضجت وحن قطافها... إنها فرصة نادرة لجني الثمرة أو تسقط في يد غيركم" (18).

13- خط حديد بغداد والصراع الألماني- البريطاني في العالم. وضع أحد مستشاري إمبراطور ألمانيا وليم الثاني تقريراً حول مكاسب بلاده الاستراتيجية من هذا الخط، ف "تضحى جميع المواقع البريطانية في بلاد فارس والهند قريبة المنال من الأستانة (من خط حديد بغداد). وإن كل مئة كيلومتر من هذا الخط يعادل... بارجة حربية كبرى..." (19).

14- أطماع أوروبا في المشرق العربي والاستبداد الحميدي وعلاقتها بظهور الجمعيات والدعوات الإصلاحية "... فقد قامت عدة حركات مناهضة للسلطان كان أبعدها أثراً الدعوة الإصلاحية التي تصدى لها جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وأحمد رضا وأتباعهم الكثيرون. وكانت تقوم على إحياء شعائر الدين والنهوض بالعالم الإسلامي لتتمكن شعوبه من الصمود بوجه أطماع الدول الأوروبية، وقد رسف معظمها في الهند والشرق الأقصى وإفريقيا في قيود الاستعمار" (20).

- 15- الثورة العربية الكبرى وسياسة الحلفاء بتقاسم البلاد العربية، عندما "...راح الحسين يُعدّ للثورة أسبابها العسكرية بروح صادقة وإخلاص وتفان. وما كان يدري أن بريطانيا التي كانت تعدّه بإقامة دولة عربية مستقلة في بلاد الشام والعراق كانت في الوقت نفسه تتفاوض فرنسا في إقتسام هذه البلاد على حد ما صاغه اتفاق سايكس- بيكو في نوار أي قبل إعلان الثورة في مكة بشهر واحد " 21).
- 16- الإنتداب والاستعمار : علق د. إسماعيل على هذا الوجه الجديد للاستعمار، بالقول "وجاء نص هذه المادة (22 من ميثاق عصبة الأمم) غامضاً يحتمل التأويل. فأكدت أن الإنتداب رسالة تمديدية غايتها ترقية الشعوب والأخذ بيدها نحو التقدم والاستقلال، ولكنها لم تشر إلى مدة استمراره، وكيف ينتهي، وإلى حدود السلطة المنتدبة، فبقيت هذه الأمور معلقة عن قصد لتحلها الدولة المنتدبة وفق مصالحها وأهوائها " 22).
- 17- الاستعمار في المشرق العربي وخلق الكيانات السياسية في المنطقة وضمّان مصالحه، عندما "...أقر (تشرشل عام 1921) تنصيب فيصل ملكاً على العراق، وإقامة إمارة في شرقي الأردن لفصل العراق وسورية عن فلسطين... وتعيين عبد الله بن الحسين أميراً عليها" 23). و "أما فلسطين فجعلت غاية الإنتداب البريطاني إقامة الوطن القومي اليهودي فيها... " 24). وعندما أعلنت بريطانيا في شباط 1922 استقلال مصر اشترطت "أ- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر . ب- الدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . ج- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات . د- السودان " 25).
- 18- بريطانيا، النفط ومسألة الموصل. بعدما ضمت بريطانيا الموصل إلى العراق واعترفت بذلك عصبة الأمم، منحت الحكومة العراقية " ...في آذار 1925 امتياز استغلال نفط الموصل للشركة البريطانية... وجعلت مدته خمساً وسبعين سنة " 26).
- 19- الحلفاء عشية الحرب العالمية الثانية وإلحاق فرنسا لواء الإسكندرون بتركيا: " وبدا لحكومة باريس تجاه تدهور الوضع العسكري والسياسي في أوروبا... أن تستجيب لمطالب حليفها بريطانيا في كسب الترك إليهما، فأعلنت موافقتها على تعديل الحدود بين سورية وتركيا... " "... والمشاركة في مسرحية تمثل باسم عصبة الأمم " 27).
- 20- الثورة الفلسطينية الكبرى ومشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، بعد تبني الحكومة البريطانية عام 1937 توصية لجنة التحقيق الملكية البريطانية (بيل Peel) كـ " أفضل حل لهذه المعضلة المستعصية وأدعى الحل إلى الأمل بالنجاح ". " وهكذا أعطى مشروع بيل اليهود، كما يقول عادل إسماعيل، " أكثر مما أعطاهم وعد بلفور فحوّل مفهوم الوطن القومي إلى دولة يهودية بالمعنى الكامل ، ووسع مساحتها أضعافاً مضاعفة عما يملكه اليهود فعلاً " 28).

لا تتوقف جدارة عادل إسماعيل الأكاديمية عند حدود المنهجيات الرصينة في رصد الأحداث هنا وهناك ومعرفة مسبباتها وربطها وحكها معاً، ذلك أن هذا الكم النوعي من التأريخ على مدى حوالى 1700 صفحة جعله يتفوق على معاصريه ومن أتى بعده من المؤرخين الذين درسوا الدبلوماسية الدولية في المشرق العربي، وأن يؤسس وفق ذلك مدرسة متجددة تقوم على إستقراء المصادر وتحليلها والاستنتاج منها. وقد يكون السبّاق من بين معاصريه من المؤرخين من استطاع أن ينيّر بزخم معلوماته التي استقاها من مصادرها الأصلية غير المنشورة جوانب مهمة من تاريخ الدبلوماسية الأوروبية في المشرق العربي. ولا يسعنا في هذه العجالة سوى أن ننتقي نموذجاً واحداً من الموضوعات التي انفرد عادل إسماعيل بإلقاء الضوء عليها، أعني السياسة الفرنسية في المشرق والتي شملت ثلاث حقبة تاريخية، من عهد فرنسوا الأول حتى الثورة الفرنسية، ومن تلك الثورة حتى سقوط نابوليون، ومن مؤتمر فيينا حتى عام 1840. وإذا عرفنا أن الجزئين الأول والثاني من "السياسة الدولية" اللذين يغطيان الحقب الثلاث المشار إليها وظهرتا عامي 1959 و1960، لأدركنا على الفور مدى أصالة المعلومات التي انفرد بها إسماعيل وإسهاماته الرائدة في الكتابة التاريخية عن الدبلوماسية الأوروبية في المشرق العربي.

ينفرد عادل إسماعيل في الجزء الأول من موسوعة "السياسة الدولية" بالتركيز على دبلوماسية فرنسوا الأول لجرّ السلطان العثماني إلى التحالف معه ضد خصمه شارل الخامس، ويظهر هذا بوضوح من خلال التعليمات السرية التي زود بها سفيره في الأستانة جان دي لافوريه (J.de La Forest) (29). ولا يكتفي مؤرخنا بالإشارة إلى معاهدة الامتيازات بين فرنسا والسلطنة عام 1535 كمحصلة لهذا التقارب (30)، بل يحاول تقديم تفسير لقبول السلطان العثماني منح فرنسا هذه الامتيازات الواسعة، وهو أنه أراد أن يخترق الحصار الديني المفروض عليه ويقلب التوازن الأوروبي رأساً على عقب ويدخل المحافل الدولية (المسيحية) من أوسع أبوابها وإفهام دول الغرب المسيحي " ... أن صداقته مفيدة وأن من يتقرب منه يلقى خيراً وبعني منافع وامتيازات كثيرة " (31). فيشير إلى حصول فرنسا في عصر هنري الرابع (1562-1610) لأول مرة على "امتيازات" تعطيها حق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا الدول الأوروبية الأخرى (32).

يرى الدكتور إسماعيل أن خلفاء فرنسوا أدركوا على الدوام أهمية الدولة العثمانية بالنسبة إلى الصراع والتوازن الأوروبيين، من دون أي اعتبار للدين. وفي هذا الصدد يكشف عن إهتمام فرنسا آنذاك بإدخال السلطنة في إستراتيجيتها ضد خصومها (أل هابسبورغ)، واستخدامها في ما بعد في صراعاتها الأوروبية إبان الثورة الفرنسية وعصر (نابوليون) بونابرت. ويفسر لنا المؤرخ إسماعيل السبب الإستراتيجي الذي جعل الكاردينال ريشيليو يوعز عام 1620 إلى رجاله بإحراق الأسطول "الصليبي" الذي أعدته الدول الكاثوليكية ومن خلفها البابوية للقضاء على الدولة العثمانية، حيث إعتبر هذا الوزير ان إضعاف الدولة العثمانية سوف يكون له تأثير سلبي على التوازن الأوروبي وعلى مركز فرنسا في أوروبا (33).

وعلى الرغم من فترة تقلب في العلاقات الفرنسية العثمانية خلال عصر لويس الرابع عشر (34)، إلا أن هذه العلاقات عادت وشهدت إنتعاشاً في عصر خلفه لويس الخامس عشر، وجرى التعبير عن ذلك بمعاهدة الامتيازات التي حصلت فرنسا عليها عام 1740 وتعهد فيها السلطان العثماني للمرة الأولى بأن يُلزم بها خلفاءه من بعده (35).

ومن خلال إستقراء رصين للمصادر الوثائقية، يقدم لنا الدكتور إسماعيل تحليلاً دقيقاً لنمو مصالح الدول الأوروبية في السلطنة العثمانية وطرق مواصلاتها وعبرها في النصف الثاني من

القرن الثامن عشر، وإمكانية ربط البحر الأحمر والبحر المتوسط بواسطة قناة (36)، وكيف أن مصر أخذت تلعب منذ ذلك الحين دوراً رئيسياً في سياسة فرنسا الخارجية، ثم تحولت إلى هدف استعماري- استراتيجي نتيجة للدعوات داخل فرنسا المطالبة باستتباع بريطانيا واحتلال ذلك البلد (37)، في وقت بدأت فيه رياح الثورة تعصف بفرنسا.

يورد لنا المؤرخ إسماعيل حِيثِيَات دبلوماسية فرنسا لدى الباب العالي بين عامي 1789 و1802، وكيف ان مصر كانت محور العلاقات بينهما. ويرى أن تطلع فرنسا إلى إحتلال هذا البلد ما كان إلا جزءاً من مشروع استعماري لأنشاء إمبراطورية في الشرق تفرض فيه فرنسا سيطرتها على العاصمة العثمانية (38) وتضع في يدها تجارة الشرق بعامة ومصر والبحر الأحمر (خاصة 39)، ويكون لها دون سواها الإشراف على طريق المواصلات بين المتوسط والهند عبر قناة (السويس).

ويرصد إسماعيل دبلوماسية الخداع والتلاعب بالسلطنة التي مارستها فرنسا لإخفاء مقاصدها " الخبيثة " عن الباب العالي (إحتلال مصر) وضرب تجارة بريطانيا في المتوسط والهند، وذلك من خلال المناورة وإلهاء الباب العالي بحملة مشتركة مزعومة ضد روسيا لاستعادة القرم (40). فيتناول في هذا المجال دبلوماسية تاليران وتبريره مشروع إحتلال مصر بأنه ليس موجهاً ضد الباب العالي (41)، ومخططات بونايرت كقائد للحملة الفرنسية على مصر وقنصل أول للثورة ثم إمبراطوراً على فرنسا لتحقيق هذا المشروع . ومن خلال عدد وفير من الوثائق، يكشف لنا النقاب عن مراسلات بونايرت مع حكومة الإدارة، التي تفضح نواياه المبيتة للإستيلاء على ممتلكات السلطنة (42)، وكيف انه ادعى صداقة الإسلام وجعل منها ركناً أساسياً في سياسته الخارجية (43) . فبعد انتخابه قنصلاً في آب 1803 ، زود بونايرت الجنرال برون (Brune)، سفيره الجديد في الأستانة، بتعليمات تقضي بالسير قدماً في هذه السياسة الإسلامية و"أن يقيم معالم الزينة ويضيء الأنوار على قصر السفارة في عيد المولد النبوي ... (و) أن يتحاشى دائماً كل ما من شأنه أن يمس من قرب أو بعد شعور هذا الشعب (العثماني المسلم) وعاداته وتقاليده وأن يخلق في نفسه شعوراً بأننا نحترمه ... " (44) .

وفيما يشير عادل إسماعيل إلى دبلوماسية فرنسا الخفية لاقتسام أملاك الدولة العثمانية مع روسيا والنمسا (45)، يتناول مراوحة سياستها بعد استيلاءها على الجزر الايونية بين ضرب البريطانيين في عقر دارهم وبين قطع أوصالهم مع الهند، ويخلص إلى أن مصر وليس طريق رأس الرجاء الصالح لعبت الدور الاستراتيجي للغزو الفرنسي للهند (46). ويكشف النقاب عن دور كل من تاليران وبونايرت لدفع مجلس الإدارة للموافقة على حملة على مصر والاستيلاء على ممتلكات تركيا الوشيكة الإنهيار، وكيف أن الأوضاع الأوروبية شجعت فرنسا على تنفيذ مشروعها (47) وأن تاليران هو الذي خطط للحملة على مصر وقام بتنظيمها (48).

يشير عادل إسماعيل إلى أن بونايرت درس بعد تدمير أسطول بلاده في أبي قير على يد الأميرال نيلسون خياراته بين الاستمرار في حملته على الهند وبين الزحف على سورية. ويرى أن سبب ارتداد القائد الفرنسي عن سورية وأسوار عكا يعود وحسب الوثائق التي يوردها إلى هزائم بلاده على يد القوى الأوروبية وتردي أوضاعها الداخلية وإدراكه أن " ... سلامة الوطن ومصيره يقرران في أوروبا لا في خارجها " (49). أما أسباب بقاء السلطنة مرتمية في أحضان بريطانيا، فيعزوها المؤرخ إلى المشروع الفرنسي - النمساوي الروسي لتجزئتها (50)، وإلى هزيمة الأسطول الفرنسي في أبي قير والضغوطات البريطانية - الروسية عليها (51).

وبعد معاهدتي صلح أميان وباريس كانت فرنسا تسعى لرد اعتبارها في الشرق والعودة إلى ممارسة دورها الاقتصادي- السياسي السابق (52). فيقدم لنا المؤرخ إسماعيل كما وفيراً من المعلومات الوثائقية تكشف النقاب عن دبلوماسيتها المخادعة لتحقيق ذلك، ويبين الفرق بينها وبين " ... حسن نية السلطان (سليم الثالث) وسلامة طويته" (53). فيذكر بعثة سبستيانى إلى الشرق عام 1822 للاتصال بالقوى النافذة هناك ومحاولات بونايرت عام 1803 الإفادة من الحركة الوهابية " ... لتأييد سياسة (بلاده) ومصالحها في الشرق وخاصة في البحر الأحمر وخليج البصرة " (54). كما يشير، إلى أن الانتصارات العسكرية الفرنسية في أوروبا ودبلوماسية السفير سبستيانى هي التي جعلت الباب العالي يرتمي في أحضان فرنسا ويتنكر للتقارب السابق مع روسيا. (55). و يعرض في هذا الصدد إلى ضغوطات بونايرت على السلطان العثماني للتحالف معه وإلى تلك الرسالة المهمة التي بعث بها إلى السلطان سليم الثالث وحملت معاني المديح والتوبيخ والتهديد (56). ثم يبين بوضوح "غدر" نابوليون بالسلطان العثماني في معاهدة تيلسيت (25 حزيران - 7 تموز 1807) حين إتفق سراً مع روسيا على تقاسم الممتلكات الشرقية للدولة العثمانية دون أن تُحل مع ذلك بينهما عقدة " لمن تؤول القسطنطينية " (57) " ويخلص مؤرخنا إلى أن إمبراطور فرنسا اعتبر اغتيال السلطان سليم الثالث "عمة أسبغها الله" عليه ، لأنها حررتة من التزاماته تجاه الدولة العثمانية (58). وبعد المعاهدة المذكورة، أدرك الباب العالي ما تبيته له كل من فرنسا وروسيا، فتقرب إلى بريطانيا وأنهى حربه مع روسيا بمعاهدة بوخارست (1812)، و ألحق بذلك أقصى هزيمة سياسية بفرنسا ما جعل نفوذها في السلطنة معدوماً (59).

لا تتوقف ملاحقة عادل إسماعيل للسياسة الفرنسية في الشرق عند عام 1815، بل يتابع برصانة وتأن عودة النشاط إليها خلال حكم محمد علي، ويرى أن باشا مصر كان البوابة التي حاولت فرنسا أن تنفذ منها مجدداً إلى الشرق واستعادة مركزها السابق وإن طموحات الوالي لإقامة دولة خاصة به كانت تتسجم مع مخططات تلك الدولة في المنطقة. ف "محمد علي(كان) خير حليف لها (فرنسا) لأنه يكره بريطانيا ولا يطمئن إلى روسيا والنمسا ويجد في تقوية جيشه ليحرر من تركيا ويستقل عنها فهو لهذا خير معين لها على تدعيم مركزها في الشرق ومجاهدة بريطانيا في تجارتها مع الهند " (60). وفي هذا الصدد يتطرق المؤرخ إسماعيل إلى الأسباب السياسية والاقتصادية التي كانت تدفع بريطانيا للوقوف في وجه مشاريع والي مصر في المشرق المدعومة من قبل فرنسا (61).

يلقي المؤرخ إسماعيل الضوء على دبلوماسية فرنسا تجاه الأزمة السورية، ويرى أن تلك الدولة ما شاءت قبيل اندلاع الأزمة السورية وأثنائها أن تجاهر بدعم محمد علي علناً خشية أن تصطدم مع الدول الكبرى ومع الباب العالي. فاكتفت بتوجيه الأحداث في المنطقة من وراء الستار، من خلال بعثة عسكرية خاصة أرسلتها إلى والي مصر عام 1824 لتدريب جيشه بقيادة الجنرال بواييه (Boyer)، فيما الحقيقة أنها كانت وراء مشروع سري لاستقطاب هذا الوالي بما يحقق أهدافها في المنطقة (62). وتكشف مراسلات الخارجية الفرنسية مع الجنرال المذكور وتقارير هذا الأخير إليها عن الدور المزدوج لهذا الضابط الذي، "لم يكن فقط مستشاراً عسكرياً لمحمد علي" على حد قول المؤرخ إسماعيل " بل مستشاراً سياسياً أيضاً. كانت مهمته توجيه محمد علي لاحتلال سورية وشمال إفريقيا بما يخدم المصالح الفرنسية " (63). ففي حزيران 1825 بعث بواييه إلى الخارجية الفرنسية يطلعها على مشروع كبير لوالي مصر تحت عنوان "إنقاذ الدولة العثمانية"، ويقضي بالسيطرة على بلاد الشام وأجزاء من الجزيرة العربية والإشراف على الممرات والطرق الاستراتيجية في السلطنة (البحر الأحمر، الخليج العربي وباب المندب (64) وإن والي مصر يراهن على فرنسا لتنظيم جيشه وتقويته وعلى مسيحيي سورية ليكونوا رأس حربه في هذا المشروع (65).

يقدم المؤرخ إسماعيل سلسلة من الوقائع حول تلاقي طموحات محمد علي مع مطامع فرنسا في المشرق وهو ما جعل تلك الدولة تعمل على بناء قوته العسكرية وألا تُستنزف في حرب خاسرة (حرب المورة) تمهيداً للاستفادة منها في مشاريعها الإمبريالية في سورية وشمال إفريقيا. فيكشف عن دبلوماسيتها لإخراج والي مصر من "المستنقع اليوناني" واستخدامه في سورية وأسيا الصغرى (66) أو في مجالها الحيوي (شمال إفريقيا) (67) وليكون في الحالة الأولى "حاجزاً منيعاً بوجه الروس" في الشرق (68) وفي الحالة الثانية رأس جسر لها في شمال إفريقيا (69). ويشير المؤرخ إلى أن فرنسا بعد فشلها في توجيه محمد علي لاحتلال الجزائر وقيامها بتلك المهمة بنفسها عام 1830 (70)، عمدت إلى تشجيعه على التوسع في سورية شرط ألا يؤدي ذلك إلى انهيار الدولة العثمانية (= حل المسألة الشرقية) (71). ويضيف مؤرخنا، إن تلك الدولة كانت على علم بأن والي مصر "... مزعم على اجتياح سورية عملاً بالنصيحة التي جاءت أكثر من مرة من الجنرال بوابيه باسم الحكومة الفرنسية في سنتي 1824 و 1826 ... " (72).

يركز الدكتور إسماعيل على ازدواجية السياسة الفرنسية في المشرق العربي إبان الأزمة السورية. فهي تسير من جهة جنباً إلى جنب مع السياسة البريطانية ضد المطامع الروسية في الدولة العثمانية، ويدافع القائم بأعمالها في الآستانة عن حقوق السلطان العثماني في بلاد الشام، فيما يحثّ قنصلها في القاهرة والي مصر على عدم التخلي عن أهدافه التوسعية في سورية (73). وبعد تمركز القوات الروسية على ضفاف البوسفور لمنع تغيير الوضع القائم في المشرق لمصلحة محمد علي باشا، وعقد روسيا مع السلطنة معاهدة خنكار أسكه سي في تموز 1833، طرأ، كما يرى المؤرخ إسماعيل، تحول على سياسة فرنسا المشرقية. فالخوف من تعاضم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية والممرات بخاصة، خلق خطراً مباشراً على مصالحها في السلطنة (74) وهو ما جعلها تضع هذا الخطر في أوليات سياستها وتحركها الدبلوماسية بشكل تقدم على المشروع المصري الكبير وفوائده عليها. ولهذا السبب سارت الدبلوماسية الفرنسية في إتجاهين إثنين: 1- حث محمد علي على "الاعتدال" تجاه السلطان وإخلاء أسيا الصغرى وأجزاء من سورية (75)، وذلك لعدم إعطاء روسيا مبرراً لإبقاء أسطولها في الممرات العثمانية والحصول بالتالي على مزيد من النفوذ في الدولة العثمانية (76)، أو الأفراد بحل المسألة الشرقية بما يضر بالمصالح الفرنسية 2- التنسيق مع بريطانيا بالرغم من من تباين مواقفهما من أحداث الشرق (77)، وذلك بهدف إيجاد وفاق أوروبي يحل محل معاهدة خنكار أسكه سي (78). ومن هنا، عملت فرنسا على حث كل من محمد علي والسلطان العثماني على وقف الأعمال الحربية عام 1839 واتخذت من الأول موقفاً متشدداً بعد معركة نصيبين (24 حزيران 1839) (79) وفرار الأسطول العثماني إلى الإسكندرية في الشهر التالي (80). وما لبثت أن رفضت مفاوضات السلطان المهزوم مع واليه المنتصر خشية أن يأتي الحل على حساب مصالحها (81). وقد مهدت سياستها هذه إلى مشاركتها في وضع مذكرة 27 تموز 1839 (82) التي استقبلها محمد علي "... بوجوم ومرارة إذ وجد فيها دليلاً جديداً على أن من يعتمد عليهم من الأجانب (فرنسا) لا يرعون مصالحه إلا متى كانت هذه المصالح تتلاقى وأغراضهم ... " (83).

إن تركيز فرنسا دبلوماسيتها على إنقاذ الدولة العثمانية من الوصاية الروسية، وفي الوقت نفسه إخراج حلّ للمسألة يرضي محمد علي ويحفظ "كرامتها" الدولية (84)، جعلها على خلاف مع بريطانيا، التي كانت ترى أن حلّ المسألة الشرقية إنما يكمن في عودة سيادة السلطان على الأراضي التي احتلها منه واليه وليس في مواجهة النفوذ الروسي في الدولة العثمانية والذي يمكن ضبطه بقيود دولية. وقد أفسح هذا التباين بين الدولتين في المجال أمام روسيا لتدق أسفين في

العلاقات بينهما وتسبب عزل فرنسا. فاسترضت بريطانيا بالإعلان عن استعدادها عدم تجديد معاهدة خنكار أسكله سي(85) والتعاون العسكري معها لحصر محمد علي وأسرته في مصر (86).

ومنذ مطلع عام 1840، كانت فرنسا تدرك أن تحالفاً رباعياً قد تشكل من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا للأفراد بحل المسألة الشرقية بمعزل عنها (87) وللقضاء على نفوذها في الشرق (88)، ومنع قيام دولة مستقلة هناك تسير في فلكها (89). فحاولت إطالة المفاوضات مع الدول الكبرى لمنح محمد علي المزيد من الوقت لاستكمال استعداداته العسكرية لمواجهة التحالف الرباعي. وفي الوقت نفسه، نشطت دبلوماسيتها لإعادة والي مصر والسلطان العثماني من جديد إلى طاولة المفاوضات (90). كما حثت من دون جدوى، موارنة " لبنان " على وقف ثورتهم ضد محمد علي وألا يصغوا إلى أقوال " عملاء الهراطقة البريطانيين والروس الذين يضللونهم ويدفعونهم إلى حيث القضاء على الكتلة في الشرق (91) .

أدى بقاء فرنسا بعيدة عن مفاوضات لندن إلى زيادة عزلتها الدولية بعد صدور مقررات عن المؤتمر في تموز 1840 هدفت إلى تحجيم محمد علي بمنحه القسم الجنوبي من سورية إلى جانب حكم وراثي في مصر. ويعزو المؤرخ إسماعيل سبب رفض فرنسا المشاركة في مؤتمر لندن إلى خشيتها من أن تُستفرد من قبل الدول الأوروبية الأربعة (92). وقد اعتبرت فرنسا معاهدة لندن "واترلو جديدة" وتحالفاً أوروبياً جديداً ضدها (93)، فيما انتقد برلمانها المعاهدة بعنف وأعلن التعبئة الجزئية (94). أما بريطانيا، فكانت تدرك عدم جدية القرار الفرنسي، وأن فرنسا سوف لن تحارب تجمعاً أوروبياً (95) وستعود عاجلاً أم آجلاً " إلى حظيرة التضامن الأوروبي " (96). وأخيراً وليس آخراً، إن ملك فرنسا لن يخاطر بحرب قد تطيح بعرشه (97). فرفض بالمرستون عروض فرنسا للتسوية وحفظ ماء وجهها، في وقت كانت فيه قوات بلاده ومعها تلك العثمانية تقوم بعمليات على الساحل السوري. وكل ما فعله هذا الوزير، أنه طلب من الباب العالي إلغاء فرمان عزل محمد علي، معتبراً ذلك تعويضاً كافياً لكرامة فرنسا المهانة (98). وبتحجيم محمد علي في مصر وانتهاء الأزمة بينه وبين السلطان (= دول معاهدة لندن) عادت فرنسا مجدداً إلى الحظيرة الدولية.

وعلى الرغم من أن كتاب " السياسة الدولية " هو في الأصل دراسة موسوعية ترصد الدبلوماسية الأوروبية في المشرق العربي ، إلا أنه لا يغفل البحث أبداً عن محركات هذه الدبلوماسية في مجالات الاقتصاد والتجارة. فـ "مسألة قناة السويس ومضاعفاتها الدولية" (99)، "والمسألة المصرية 1866-1882(100)، تكشفان النقاب عن دور "الصدقة" في منح الخديوي محمد سعيد دي ليسبس امتياز شق القناة (101)، وكيف تحول مشروع إنمائي يصب في مصلحة مصر إلى دائرة تصارع دولي، وخصوصاً بين فرنسا وبريطانيا وعبء اقتصادي على البلاد مهد لتصفية ملكية مصر لهذا المرفق الاقتصادي الهام وإغراقها بالديون ومن ثمة التدخل الخارجي في شؤونها المالية والاقتصادية، ما مهد لاحتلالها من قبل بريطانيا عام 1882(102).

وكما كان النمو الاقتصادي في أوروبا وراء السعي لخلق جيوب اقتصادية ومالية في المشرق والتمنافس على الامتيازات والمشاريع بغية تحقيق هيمنة استعمارية ، كذلك فإن تحول الدين إلى "بضاعة (غريبة) للتصدير" إلى المشرق العربي تستغلها الدول الأجنبية لتوطيد نفوذها تحت ستار التبشير ونشر الثقافة (المسيحية) (103)، أعطى الدبلوماسية الأوروبية مرتكزات متينة لأنشطتها وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للمنطقة وتقاسم طوائفها الدينية (104). وقد جرى التعبير عن عامل الدين في المسألة الشرقية بحرب القرم بين عامي 1853 و1856 (105).

لا تتوقف منهجية عادل إسماعيل عند تحديد الأحداث وتفسيرها وتحليلها، بل يقدم لنا في نهايات أربعة من كتبه ترجمات دقيقة لمعاهدات واتفاقيات تتعلق بمسائل مصيرية للمشرق العربي: بروتوكولات ترتيب جلاء الفرنسيين عن مصر عام 1800؛ معاهدة الصلح بين فرنسا والباب العالي عام 1802؛ معاهدة خنكار اسكله سي عام 1833؛ معاهدة لندن عام 1840 وملحقها وبروتوكولها السري؛ شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس عام 1875؛ اتفاقنا عام 1899 بين كل من بريطانيا والكويت، وبريطانيا ومصر حول الحكم الثنائي للسودان؛ معاهدات بريطانيا مع القوى في الجزيرة العربية عام 1916؛ صكوك الإنتداب على البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى والمعاهدات البريطانية والفرنسية معها .

إن ملاحقة سياسات الدول الأجنبية ودبلوماسياتها في "أقبية" وزارات الخارجية والحرب الأوروبية (106)، من خلال استقراء الوثائق والمذكرات والتقارير بين دوائر القرار في البلد الواحد أو فيما بين الدول الأجنبية وكشف سياساتها الخفية والمعلنة تجاه المشرق العربي، عزز من قيمة كتاب " السياسة الدولية " . وقد لا تمر صفحة واحدة في الأجزاء الخمسة من دون أن نعثر على وثيقة هامة وكأننا نقلب الوثائق الأوروبية بأنفسنا من دون وسيط، ولا نقرأ لعادل إسماعيل، بل لبواييه وتاليران ونابوليون ومترنيخ ولامارتين وسيستيانى ومحمد علي وبالمستون ومنشيكوف ومحمد سعيد وإسماعيل باشا ودي ليسبس والحسين بن علي والأميرين فيصل وعبد الله ومكماهون وسايكس وبيكو وبلفور وغيرهم. إن هذا الكم من العمل الأرشيفي جعل الوثائق من مختلف الجنسيات التي تنقل بأمانة ودقة في ترابط محكم لا تقطعها سوى تفسيرات المؤرخ وتعليقاته أو تحليلاته واستنتاجاته. ولعل أوضح تعبير عن هذه المنهجية الأكاديمية الرصينة المتعمدة، قول مؤرخنا في " توطئة " الجزء الأول من موسوعته ما يلي: " ... إن العبرة في الكتابة التاريخية عن الماضي لا في أن يروي الكاتب الأحداث كما قرأها وانتقلت إليه مزيجاً من الحقائق والأساطير، بل في أن يتيح ما استطاع للذين صنعوا التاريخ أن يكونوا رواته. " (107).

وعندما انتقد أحدهم عادل إسماعيل لإغفاله الوثائق العثمانية وحصر اهتمامه بالوثائق الأجنبية، ردّ مؤرخنا في حينه (1960) وبحقّ، بأن الوثائق العثمانية ليست مصنفة ومبوبة كي يستفيد منها الباحثون (108) . وهذه " المشكلة " كانت لا تزال قائمة لسنوات قليلة خلت .

كلمة أخيرة ، بالرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على صدور هذه المجموعة العلمية التاريخية، تبقى عملاً عربياً ودولياً مشرفاً ومرجعاً مهماً لا غنى عنه لأي باحث في تاريخ هذه المنطقة. إن قيام المؤرخ إسماعيل عام 1990 باعادة نشر الجزء الأول من موسوعة "السياسة الدولية" بفهرسة جديدة وتوثيق أكاديمي أشمل، لهو عمل مشكور نأمل أن يلحظ الأجزاء الأخرى.

الحواشي

- 1) الأجزاء 1-3 ، و بعد ذلك انفراد عادل إسماعيل بإصدار الجزئين المتبقين 4 و 5 . وعندما نستشهد بالجزء الأول من كتاب " السياسة الدولية " فالمقصود هنا الطبعة الثانية التي صدرت عام 1990.
- 2) السياسة الدولية في المشرق العربي، ج1: من القرن السادس عشر إلى مؤتمر فيينا سنة 1815، ط2، بيروت 1990، ص 2.
- 3) المرجع السابق، ج1، ص 3-8.
- 4) المرجع السابق، ج1، ص 7.
- 5) السياسة الدولية في المشرق العربي، ج 3: من معاهدة المضائق 1841 إلى فرمان 19 آذار 1866، بيروت 1961 ص 159-160.

- (6) السياسة الدولية، ج1، ص 18- 26 ؛ ج2، ص 13- 14؛ ج3، ص 40.
- (7) السياسة الدولية، ج2، ص 94.
- (8) السياسة الدولية، ج1، ص 41- 42.
- (9) المرجع السابق، ج1، ص 64- 79.
- (10) المرجع السابق، ج2، ص 176.
- (11) السياسة الدولية، ج3، ص 14.
- (12) المرجع السابق، ج3، ص 267- 269.
- (13) المرجع السابق، ج3، ص 271- 272.
- (14) المرجع السابق، ج3، ص 272.
- (15) المرجع السابق، ج3، ص 15.
- (16) السياسة الدولية في الشرق العربي، ج4: من فرمان 19 آذار 1866 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (11 تشرين الثاني 1918)، بيروت 1964 ص 236.
- (17) السياسة الدولية، ج3، ص 195.
- (18) المرجع السابق، ج4، ص 57.
- (19) المرجع السابق، ج4، ص 115.
- (20) المرجع السابق، ج4 ص 130.
- (21) المرجع السابق، ج4، ص 190.
- (22) السياسة الدولية في الشرق العربي، ج5: من 11 تشرين الثاني 1918 إلى بداية الحرب العالمية الثانية (أيلول 1939)، بيروت 1970، ص 34.
- (23) المرجع السابق، ج5، ص 76.
- (24) المرجع السابق، ج5، ص 54.
- (25) المرجع السابق، ج5، ص 99- 100.
- (26) المرجع السابق، ج5، ص 238.
- (27) المرجع السابق، ج5، ص 146- 147، 149.
- (28) يذكر عادل إسماعيل أنه "كان في الدولة اليهودية التي اقترحت لجنة بيل إقامتها حوالي 325 ألف عربي يملكون حوالي 3.2 مليون دونم، وثلاثماية ألف يهودي يملكون حوالي 1.2 مليون دونم. أما عدد اليهود في فلسطين، فكان وفق اللجنة، لا يزيد عن بضعة آلاف ووتكاد ممتلكاتهم العقارية لا تذكر"، نقلاً عن ج5، ص 193 والحاشية في الصفحة نفسها.
- (29) تضمنت هذه التعليمات ما يلي: "يجب إقناع السلطان بعقد الصلح مع جميع الأمراء المسيحيين، باستثناء شارل الخامس إلا إذا قبل هذا أن يعيد لفرانسوا الأول مقاطعة ميلانو، وأن يعترف لملك فرنسا بالسيادة على الأراضي المنخفضة. أما إذا رفض شارل الخامس هذين الشرطين فيجب أن نهاجمه معاً، وأن يكون هجومنا الأول مركزاً على جزيرة سردينيا"، نقلاً عن ج1، ص 6.
- (30) يرفض عادل إسماعيل آراء المؤرخين الذين يعزون منح السلطان الدول الأجنبية امتيازات إلى ضعفه تارة، وإلى محاولة اكتساب بعض تلك الدول تارة أخرى، ويرى أن الامتيازات التي منحها العثمانيون كانت امتداداً لتقاليد سارت عليها بيزنطة في علاقاتها مع بعض الدول الأوروبية وبخاصة مع الدويلات الإيطالية وأن سلاطين المماليك والعثمانيون ساروا في هذه السياسة لتشجيع التجارة الأجنبية في بلادهم، ج1، ص 11 - 12.
- (31) السياسة الدولية، ج1، ص 7.
- (32) المرجع السابق، ج1، ص 10- 11.
- (33) رد السلطان العثماني على موقف فرنسا هذا بمنحها المزيد من الامتيازات (السماح لها فتح قنصلية في بيت المقدس وإصلاح القبر المقدس فيها)، ج1، ص 15- 16.
- (34) المرجع السابق، ج1، ص 17- 18.
- (35) المرجع السابق، ج1، ص 20.
- (35) المرجع السابق، ج1، ص 26.
- (36) المرجع السابق، ج1، ص 31، 35- 36.
- (37) المرجع السابق، ج1، ص 33.
- (38) المرجع السابق، ج1، ص 64- 65، 70.
- (39) المرجع السابق، ج1، ص 71.

- (40) المرجع السابق، ج1، ص 89.
- (41) و "احتلالنا لمصر ليس احتلالاً لأرض عثمانية بل لإقليم أخرجه البكوات العصاة عن طاعة الباب العالي" ، هذا ما جاء على لسان الوزير الفرنسي، نقلاً عن ج1، ص 88.
- (42) كتب بونايرت إلى حكومة الإدارة قبيل معاهدة كامبو- فورميو (17 ت 1797) يقول "إن الإمبراطورية التركية في طريقها إلى الأنهيار، وهي تزداد ضعفاً وسقماً يوماً بعد يوم. فاستيلاؤنا على هذه الجزر (الجزر الايونية) من شأنه أن يمكننا من مساعدة السلطان، وإذا انتفت الفائدة من هذه المساعدة أن نأخذ حصتنا من أراضيهِ. وسيبدو لنا في وقت قريب أننا إذا صممنا على تحطيم بريطانيا فلا بد لنا من احتلال القطر المصري. وإن انحلال الإمبراطورية التركية المترامية الأطراف يفرض علينا واجب التفكير منذ الآن في اتخاذ التدابير آلت تمكننا من المحافظة على تجارتنا في الشرق"، نقلاً عن ج1، ص 56.
- (43) في رسالة له إلى الصدر الأعظم بتاريخ 17 آب 1799، سعى بونايرت لإعادة الوثام إلى العلاقات الفرنسية - العثمانية والتأكيد على صداقة بلاده للباب العالي وإن بلاده هي صديقة الإسلام على الدوام إن (فرنسا الثورة) هي "قرب إلى الإسلام منها في الماضي"، نقلاً عن ج1، ص 119. كما زعم "أن المسلمين ليسوا الأعداء الذين يطيب للجيوش الفرنسية أن تقابلهم بفنونها الحربية وشجاعتها، ولكنهم الأصدقاء الذين ترغب في انضمامهم إليها لتقوم وإياهم في يوم ما، كما كان الأمر في الماضي، بطرد العدو المشترك"، نقلاً عن ج1، ص 120.
- (44) السياسة الدولية، ج1، ص 192-193.
- (45) المرجع السابق، ج1، ص 166، 168.
- (46) المرجع السابق، ج1، ص 56-63.
- (47) من هذه الأوضاع إشغال بريطانيا بحماية سواحلها والدفاع عنها ضد هجوم فرنسي وانهماك روسيا والنمسا وبروسيا باقتسام بولندا، ج1، ص 56-63.
- (48) أنظر مذكرة تاليران في الجزء الأول ص 71-74.
- (49) أعتبر تاليران المنظم السياسي للحملة وبونايرت مسؤولاً عن الشؤون العسكرية ج1، ص 76.
- (50) السياسة الدولية، ج1، ص 166، 168.
- (51) المرجع السابق، ج1، ص 99-101.
- (52) المرجع السابق، ج1، ص 195-200.
- (53) المرجع السابق، ج1، ص 218.
- (54) المرجع السابق، ج1، ص 203.
- (55) عبّر السلطان العثماني عن تنكره للتقارب السابق مع روسيا بمنع أسطولها الحربي من عبور المضائق إلى المتوسط عام 1806 وإعلان الحرب عليها، أنظر ج1، ص 212-219.
- (56) جاء في رسالة لنابوليون إلى السلطان سليم الثالث في 30 ك 1805 ما يلي: " انت يا سليل العثمانيين العظام وسيّد إحدى الإمبراطوريات الكبرى في العالم هل نزلت عن عرشك. وهل سمحت لك عزتك بأن تتحني أمام إرادة الروس... وهل فاتك ان روسيا سننقّ بابك في اليوم الذي تختاره بحجة تعزيز حاميته في كورفو أو إعادة هذه الحامية إلى بلادها، وتفاجئك بأسطول يحمل جيشاً فتحتاح عاصمتك مستعينة عليك باليونانيين فينهار ملكك وتنهار أنت معه وينحدر بينك إلى ظلمات النسيان. إن وزير خارجيتك يخونك، ونصف ديوانك مباح للروس... أما أنا فقد أردت مخلصاً أن أكون صديقك. فإذا بقيت مصرراً على عدم إعطائي ما كانت فرنسا تتمتع به من قديم الزمان، أي أن يكون لي المقام الأول في عاصمتك، واستمرت عبوديتك لأعدائك فأني ساكون مضطراً لمناصبتك العداة. وأنت تعلم أنني لا أكون ضعيفاً في عدائي." نقلاً عن: ج1، ص 207-208، وقارن ب 212-219.
- (57) المرجع السابق، ج1، ص 221-226. وقد عبّرت الدبلوماسية الفرنسية على لسان المفاوض كولنكور عن أسباب رفضها السماح لروسيا بامتلاك القسطنطينية كونها " ... ليست مفتاحاً للبيت الروسي فقط بل للبيت الفرنسي في طولون أيضاً"، نقلاً عن ج1، ص 226.
- (58) المرجع السابق، ج1، ص 224.
- (59) المرجع السابق، ج1، ص 233-234.
- (60) المرجع السابق، ج2، ص 54.
- (61) من هذه الأسباب "اعتماد محمد علي على الخبراء الفرنسيين دون سواهم في تنظيم جيوشه وصناعته وتجارتها". كما يحدد المؤرخ إسماعيل سببين اقتصاديين لموقف بريطانيا هذا من محمد علي وهما، منع قيام دولة قوية على طريق الهند وسياسة الاحتكار إلى سار فيها محمد علي في مصر وبلاد الشام والتي كانت تلحق أضراراً بتجارتها، السياسة الدولية، ج2، ص 132-133.

62) بتاريخ 8 تشرين الثاني عام 1824 طلب وزير الخارجية الفرنسية من قنصله العام في الإسكندرية أن يكذب أية انباء حول البعثة العسكرية بأنها رسمية. وأضاف وزير الخارجية يقول "...ولن يكون لتكذيبك أي أثر في نفس محمد علي فمجرد سماحنا لرعايانا بأن يدخلوا في خدمته دليل كاف على صدق عواطفنا نحوه" ج2، ص 55.

63) المرجع السابق، نقلاً عن ج2، ص 55-58.

64) بعثت بوإييه إلى الخاريجة الفرنسية التي يطلعها على ما يخطط له محمد علي بعد الانتهاء من المورة (الحرب في اليونان). فهو يريد "نقاذ" الدولة العثمانية من الخراب والهلاك من خلال فرض سيطرته على "...أراضي الشام وعكا ... (و) اليمن ومضيق باب المندب و(احتلال) سواكن على الساحل الغربي للبحر الأحمر وان جيوشه ستملأ الجزء الأوسط من بلاد العرب وترفع أعلامها في سماء القطيف عند الخليج الفارسي ..." ج2، ص 24-28 ج2، ص 27، 57-58.

65) المرجع السابق، ج2، ص 24 و 57.

66) المرجع السابق، ج2، ص 34-40.

67) كتب بوإييه يقول "إن سر عظمة محمد علي الحقيقية هو في أن يكون قوياً جداً ومنيعاً في داره أي في حدود ملكه. و أمامه مجالات واسعة لا تمتد سلطته. أمامه سورية وإفريقيا وآسيا ففي هذه البلاد ميادين تليق بمجده فليقبل عليها حاملاً على رؤوس حرايه وصفحات سيوفه الحضارة والصناعة... فهناك وهناك فقط مستقبل محمد علي ومجده... هنالك يستطيع أن يخلق إمبراطورية لا ينازعه إياها أحد"، نقلاً عن ج2، ص 36-37.

68) خطاب لامارتين في البرلمان الفرنسي ج2، ص 159-162.

69) المرجع السابق، ص ج2، ص 70-79.

70) المرجع السابق، ج2، ص 69-82.

71) المرجع السابق، ج2، ص 170-171.

72) المرجع السابق، نقلاً عن ج2، ص 87.

73) المرجع السابق، ج2، ص 90-91.

74) المرجع السابق، ج2، ص 117.

75) المرجع السابق، ج2، ص 99-100 و 159.

76) في 22 شباط 1833 بعث سفير فرنسا الجديد في الأستانة الجنرال روسان "Roussin" إلى محمد يطلب إليه بشكل انذار مؤدب الجلاء عن الأقاليم العثمانية التي احتلها والاكتفاء بأن يحكم ابنه إبراهيم ولاية صيدا (ج2، ص 99 و 104) بعدما وضع يده على سورية، وذلك لعدم اعطاء الأسطول الروسي مسوغاً لوجوده في البوسفور. فرفض محمد علي ذلك، وأبلغ روسان بأن الطلب الفرنسي "... ليس في الحقيقة سوى حكم (عليه) بالإعدام السياسي" (ج2، ص 1.3) و "... جنوباً (من فرنسا) عن سياسة الصداقة والعطف..." تجاه مصر (ج2)، ص 104.

77) كانت بريطانيا تعتبر أن محمد علي يشكل خطراً على سلامة الدولة العثمانية أكثر من روسيا وتنتظر إلى حملة روسية جديدة إلى الأستانة لقاء ضمانات دولية "أمر(ل) لا بد من وقوعه"، فيما فرنسا تعتبر روسيا هي الخطر الحقيقي على الدولة العثمانية (ج2، ص 144-148).

78) المرجع السابق، ج2، ص 154.

79) المرجع السابق، ج2، ص 150-151.

80) المرجع السابق، ج2، ص 164-165.

81) المرجع السابق، ج2، ص 169-170. وقد برر سولت هذا التحول في سياسة فرنسا في رسالة له إلى القنصل الفرنسي العام في الإسكندرية بأن "... الدولة العثمانية على ما هي عليه من ضعف لا تزال

عنصراً أساسياً في التوازن السياسي الدولي وضمناً للسلام العام ولهذا فمن الواجب علينا أن نأخذ بيدها ونرد الأخطار التي تهدد سلامتها ووجودها" ص 170-171.

82) فرضت مذكرة 27 تموز على الباب العالي قطع مفاوضاته مع محمد علي والعودة إليها في كل ما يعود إلى المسألة الشرقية، المرجع السابق، ج2، ص 172.

83) نقلاً عن المرجع السابق، ج2، ص 175.

84) كان هذا الحل عبارة عن حكم وراثي على جزء من الأراضي التي هي بيد محمد علي مقابل إعادة الجزء الآخر إلى السلطان السياسة الدولية، ج2، ص 203-204. وأثناء وجوده في لندن، قدم سبستيان، السفير الفرنسي الجديد في العاصمة البريطانية، مشروع حل إلى بالمرستون يقضي بإعطاء محمد علي حق الوراثة

في مصر والجزء الجنوبي من سورية، لكن بريطانيا رفضته. وقد وصفه بالمرستون بأنه "صلح كوتاهية جديد"، ص 187.

(85) السياسة الدولية، مرجع سابق، ج2، ص186-189.

(86) المرجع السابق، ج2، ص188-189.

(87) المرجع السابق، ج2، ص194-195.

(88) المرجع السابق، ج2، ص213.

(89) لعل الحديث المطول الذي دار بين بالمرستون وغيزو ونقله هذا الأخير إلى حكومته في 4 آذار 1840 يدل

بوضوح على الأسباب التي كانت تجعل بريطانيا تقف ضد مشروع إنشاء محمد علي دولة في الشرق بدعم

فرنسي. فقد أبلغ غيزو حكومته أن بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية سأله "ألا تكون فرنسا مطمئنة

مرتاحة إذا قامت في مصر وسورية دولة جديدة مستقلة (دولة محمد علي) تدين لها بالإخلاص لأنها مهدت

لقيامها فتصبح يفعل هذا الإخلاص حليفة لها . لقد باتت الجزائر ببيدكم فما عاد يفصل بينكم وبين هذه الدولة

الجديدة الحليفة سوى شيء قليل جداً، فأقليما تونس وطرابلس الفقيران الضعيفان لا يشكلان حاجزاً أو فاصلاً،

وهكذا فإن كل الساحل الإفريقي وجزءاً من الساحل الآسيوي على البحر المتوسط، من مراکش إلى خليج

الاسكندرونة، يصبحان في دائرة نفوذكم خاضعين لسلطانكم . وهذا لا يوافقنا مطلقاً "ج2، ص 211.

(90) السياسة الدولية، ج2، ص 213-214، 217.

(91) نقلاً عن السياسة الدولية، ج2، ص 260.

(92) المرجع السابق، ج2، ص 218، 244-245.

(93) المرجع السابق، ج2، ص 247.

(94) المرجع السابق، ج2، ص 250.

(95) المرجع السابق، ج2، ص 216.

(96) نقلاً عن ج2، ص2253-245.

(97) المرجع السابق، ج2، ص 251.

(98) المرجع السابق، ج2، ص 265.

(99) السياسة الدولية، ج3، ص 161-249.

(100) السياسة الدولية ج4، ص 9 - 73.

(101) ينتقد عادل إسماعيل الوسيلة التي حصل من خلالها دي ليسبس على امتياز شق قناة السويس وآثاره

السلبية البعيدة المدى على مصر، فيقول: " وهكذا لعبت العاطفة الشخصية الدور الأكبر في قضية من أهم

قضايا القرن التاسع عشر فمنح صديق للحاكم لم يكن مهندساً ولا صاحب أعمال أو رجل مال حقاً فردياً

بتأسيس شركة أعطيت من الحقوق والامتيازات ما لا يمكن ان يتصوره عقل في أيامنا الحاضرة " نقلاً عن

المرجع السابق، ج3، ص 181-182.

(102) المرجع السابق، ج4، ص 77-103.

(103) المرجع السابق ج3، ص 74.

(104) يعلق المؤرخ إسماعيل على التنافس الديني- الثقافي ببعده السياسي بين الدول من خلال إنشاء كل دولة

مؤسساتها التعليمية والدينية، فيقول " ... وتابعت روسيا سياستها التقرّبية من الروم الأرثوذكس في لبنان

وفلسطين فأقامت في بيت المقدس لقتصليتها وبعثاتها الدينية والتعليمية مجموعة من الأبنية كان لها من

الضخامة والسعة ما يستوقف حجاج الأماكن المقدسة، وانشأت في الناصرة وبيت لحم ويافا وجرش وغيرها

في فلسطين، ثلاثين مدرسة " . " ولم تكن فرنسا أقلّ من الروس اهتماماً وعناية بالأراضي المقدسة

فأضافت إلى المؤسسات والمعاهد الدينية والأديار التي كانت قائمة في تلك المنطقة منذ قرون عديدة

مدارس وبعثات جديدة، ومدّ لها الكرسي الرسولي يد المساعدة فانشأ بطريركية لاتينية(1848) في القدس،

وحذا الأنجلييون من بريطانيين وأميركيين حذو روسيا وفرنسا فنشروا بعثاتهم الدينية ومدارسهم في أنحاء

فلسطين" ج3، ص 73-74.

(105) حول هذه الحرب والصراع السياسي الذي سبقها، أنظر الباب الثاني من ج3 المدعم بالوثائق ص 71-

160.

(106) من هذه المراكز، في فرنسا: وزارات الخارجية والحرب والبحرية والأرشيف الوطني والمكتبة

الوطنية ومكتبة الصناعة. في بريطانيا: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية ووزارة خارجية حكومة الهند

ووزارة المستعمرات والمتحف البريطاني. في النمسا: وزارة الحربية في فيينا. في إسبانيا: وزارة الخارجية

الإسبانية.

(107) نقلاً عن السياسة الدولية، ج1، ص 1.

(108) المرجع السابق، ج2، حاشية ص 291.